



أثر الملكية العائلية على إدارة الأرباح
"دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية"

إعداد

د. حسن على محمد سويلم

أستاذ المحاسبة المساعد - كلية التجارة - جامعة الزقازيق

sewelem1947@yahoo.com

عمرو مصطفى محمد أبو العز

باحث ماجستير محاسبة - كلية التجارة - جامعة الزقازيق

king_maro2003@yahoo.com

د. أيمن عطوة عزازي سليم

أستاذ المحاسبة المساعد - كلية التجارة - جامعة الزقازيق

aymanatwa1975@gmail.com

مجلة البحوث التجارية - كلية التجارة جامعة الزقازيق

المجلد السادس والأربعين - العدد الأول يناير 2024

رابط المجلة: <https://zcom.journals.ekb.eg/>

الملخص

استهدفت الدراسة قياس أثر الملكية العائلية على إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية، وذلك من خلال قياس الملكية العائلية كمتغير وهمى يأخذ القيمة واحد في حالة وجود ملكية عائلية في الشركة وصفر بخلاف ذلك، وإدارة الأرباح بالقيمة المطلقة للإستحقاقات الأختيارية المقدره بواسطة نموذج (Jones) المعدل من قبل (Dechow et al., 1995)، بالإضافة إلى خمسة متغيرات ضابطة وهى: (حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، ازدواجية دور المدير التنفيذى الأول، حجم الشركة، الربحية)، وذلك لعينة مكونة من 64 شركة من الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية وتنتمى إلى 9 قطاعات اقتصادية غير مالية فى الفترة من عام 2016 حتى عام 2019.

وباستخدام أسلوب الانحدار المتعدد، تشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سالبة بين الملكية العائلية وإدارة الأرباح، وربما يشير ذلك بأن الشركات ذات الملكية العائلية المرتفعة تقل فيها ممارسات إدارة الأرباح حيث ان تركز الملكية للعائلة يحد من قيام الإدارة بممارسات إدارة الأرباح حيث ان زيادة مستوى الملكية العائلية بالشركة ينتج عنه زيادة الانتماء والولاء والحفاظ على اموال الشركة والعمل على تحقيق مصالحها من قبل العائلة المسيطرة، بالإضافة إلى احكام الرقابة على تصرفات وقرارات الإدارة وهذا ينعكس على جودة التقارير المالية.

المصطلحات الأساسية:

ادارة الأرباح (Earnings Management)، هيكل الملكية (Ownership Structure)، الملكية العائلية (Family Structure).

مقدمة ومشكلة البحث:

تتعدد وتتنوع هياكل الملكية حيث يوجد ما يسمى بهياكل الملكية المشتتة والتي تتسم بملكية عدد كبير من المساهمين لعدد كبير من الأسهم، وهياكل الملكية المركزة والتي تتسم بملكية عدد قليل من المساهمين لعدد كبير من الأسهم، فضلاً عن اشتغال كل نوع من أنواع هياكل الملكية على العديد من الأنواع الفرعية لها ويعتبر من أهم أشكال هياكل الملكية ملكية العائلات وملكية المؤسسات المالية وملكية المديرين وملكية الحكومات، وتعتبر هياكل الملكية أحد آليات حوكمة الشركات التي تؤثر على المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، حيث يختلف الإفصاح المطلوب في ظل الملكية المشتتة عن الإفصاح المطلوب في ظل الملكية المركزة (عيسى، 2007).

وتتمتع الشركات العائلية بخصائص مميزة يمكن أن تزود الشركة بميزة تنافسية مهمة عن الشركات الأخرى، حيث تتمتع هذه الشركات برؤية طويلة الأجل ناجمة عن رغبة المؤسسين في بقاء الشركة للأجيال القادمة، كما أن القيم الثابتة للشركات العائلية تعطيها هوية واضحة في عالم تتزايد فيه المؤسسات ذات الهوية غير المعروفة (أبوالسعود وآخرون، 2014).

لكن هنالك العديد من المخاطر المرتبطة بهذا النوع من الشركات منها النزاعات التي قد تنشأ داخل العائلة خاصة بين أفراد العائلة الذين يعملون في الشركة وأفراد العائلة الذين هم مجرد حملة الأسهم ومع نمو الشركة فإن معادلة المالك/المدير تتغير ويزداد تعقد الأمور وتنشأ حاجة إلى أنظمة رسمية تضبط العلاقات ما بين الأجيال الجديدة من العائلة والمديرين من غير العائلة (أبوالسعود وآخرون، 2014).

هنالك أيضاً مخاطر ناشئة عن توظيف وإدارة المستقبل المهني بمديرين من نفس العائلة والمديرين من خارج العائلة، فإن انتهاج سياسة تسمح بتوظيف أعضاء الأسرة يجب أن تتوازن مع نظام ترقية مستند على الكفاءة والأداء والذي يساوى ما بين المديرين من خارج العائلة. كما أن هنالك حاجة إلى وجود عدالة وشفافية في أنظمة الحوافز المادية وغير المادية خاصة داخل العائلة وهو ما من شأنه أن يقضى على التوترات التي قد تنشأ بسبب عدم العدالة ما بين أفراد العائلة المالكة للشركة (أبوالسعود وآخرون، 2014).

ويقصد بالشركة العائلية هي الشركة التي يكون ضمن مساهميها شخصان أو أكثر بينهما صلة عائلية ويمتلكها أحدهما أو يمتلك النصيب الأكبر من أسهم الشركة (المليجي، 2010).

وفى الأونة الأخيرة قد جادل بعض الكتاب أن تركيز الملكية فى يد الأسرة يؤثر على أداء الشركات وجودة الأرباح (Anderson and Reeb, 2004). وأن تأثير السيطرة العائلية على إدارة الأرباح تعتمد على ما إذا كانت المشكلة هى مشكلة وكالة من النوع الأول أو من النوع الثانى (Jaggi et al., 2009).

وتضع "نظرية الوكالة" Agency Theory العلاقة بين الملاك والإدارة فى شكل وكالة يعرفها (Jensen and Meckling, 1976) بأنها "عقد يتفق من خلاله شخص أو أكثر يسمى (الأصيل) مع شخص آخر يسمى (الوكيل) لأداء بعض الخدمات نيابة عنهم، كما يتضمن تفويضه سلطة إتخاذ بعض القرارات لصالح الأصيل". فعلى مستوى الشركة فإن الوكيل (الإدارة) يعد نائباً ومفوضاً عن الأصيل (الملاك) سلطات إتخاذ بعض القرارات (بما فى ذلك سلطة إجراء تعاقدات أخرى نيابة عن الأصيل).

وحيث إن الإدارة لديها من الأساليب المحاسبية ما يمكنها من التأثير فى الأرباح المنشورة زيادة أو نقصاناً. وتعرف هذه الظاهرة "بإدارة الأرباح" Earnings Management وتعنى هذه الظاهرة تطويع الأساليب والتقديرات المحاسبية للتأثير فى رقم الربح المنشور حسب إستراتيجيات الإدارة وقت التقرير عن الأرباح تفادياً لمواقف تعاقدية معينة (أبو سالم، 2012).

وتشير دراسة (Schipper, 1989) إلى أن المقصود بإدارة الأرباح هو "التدخل المتعمد فى عملية التقرير المالى الخارجى، بقصد الحصول على بعض المكاسب الخاصة".

لقد لاحظ العديد من الباحثين أن نظرية الوكالة تعد إحدى الصور التى من خلالها ترى المشروعات العائلية (مثل: Steier, 2003; Oswald et al., 2009)، حيث تقترح نظرية الوكالة أن تكاليف الوكالة يمكن أن تنخفض من خلال زيادة مستوى الملكية العائلية (Family-Owned Firms) وقد ألقى (Steier, 2003) الضوء على بعض الشكوك عن ملائمة نظرية الوكالة فى مجال المشروعات العائلية، حيث يرى أن المشاركة العائلية يجب أن تخفض من تكاليف الوكالة.

ويرى كل من (Fama and Jensen, 1983) أن الشركات المدارة عائلياً يجب أن تكون أكثر كفاءة من الشركات المملوكة من قبل الجمهور بسبب أنه توجد تكاليف مراقبة أقل فى ذلك النوع من الشركات، وقد وجد كل من (Fama and Jensen, 1983; McConaughy et al., 2001; Suehiro, 2001; Yammeesri and Lodh, 2001; Anderson and Reeb,

(2003) أن الشركات المدارة عائلياً تُقيم أعلى أو تؤدي أفضل من الشركات الأخرى. كذلك أوضح (Anderson and reeb, 2003) أن حملة الأسهم الأقلية في الشركات الأمريكية الكبرى يستفيدوا من وجود عائلات مؤسدة.

وحيث أن العائلات لديها القدرة على مراقبة الإدارة من خلال معرفتهم الجيدة عن أنشطة الأعمال التي تؤديها الشركة وبالتالي الرقابة على المديرين بشكل أكثر كفاءة مما يزيد من قدرتهم على كشف وضبط التلاعب في القوائم المالية (Ali et al., 2007). كما تتميز الشركات العائلية بالولاء والانتماء والحرص على أموال الشركة والحفاظ على سمعتها والعمل على تحقيق مصالحها من قبل العائلة المسيطرة بالإضافة إلى المرونة والجرأة في إتخاذ القرارات والاستعداد الكبير لتحمل المخاطرة وهذا هو الجانب الإيجابي للشركات العائلية (المليجي، 2010).

ويتمثل الجانب السلبي في أن الشركات المسيطر عليها عائلياً من المحتمل أن تواجه مشاكل وكالة مختلفة عن الشركات الغير مسيطر عليها عائلياً، وينتج عن ظاهرة تركيز الملكية العائلية مجموعتين مختلفتين من حملة الأسهم، بمعنى الأغلبية والأقلية من حملة الأسهم، فإن الشركات المسيطر عليها عائلياً من المحتمل أكثر أن تعاني من النوع الثاني لمشكلة الوكالة (التعارض بين الأغلبية والأقلية من حملة الأسهم) بدلا من النوع الأول من مشاكل الوكالة (التعارض بين الملاك والإدارة) (Anderson and Reeb, 2004).

إن حملة الأسهم المسيطرين لهم فرصة لتعظيم مصالحهم الخاصة من خلال تجريد الأقلية من حملة الأسهم من حقوقهم (Fan and Wong, 2002; Cheung et al., 2006)، وبذلك فإن بعض الأفعال الإدارية في الشركات المدارة عائلياً يمكن ألا تكون في مصلحة حملة الأسهم الخارجيين (الأقلية) حيث أن العائلة ستكون في مراكز قوة غير عادية مما يساعد على حجب وإخفاء الوضع المالي الحقيقي للشركات وعرض الأداء المالي في صورة أفضل من الصورة الفعلية مما ينعكس على قيمة المنشأة.

بينما أشارت دراسة (Paiva and Lourenco, 2013) أن الشركات العائلية الكبيرة لديها مستوى أقل من إدارة الأرباح وأن الشركات العائلية الصغيرة يكون لديها مستوى أعلى من إدارة الأرباح بالمقارنة مع الشركات غير العائلية.

وبناءً على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي:

هل هناك تأثير للملكية العائلية على إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية؟

هدف البحث:

تهدف الدراسة الحالية بصفة أساسية إلى دراسة أثر الملكية العائلية على إدارة الأرباح فى الشركات المساهمة المصرية.

أهمية البحث:

ترجع أهمية الدراسة إلى عدة اعتبارات، من أهمها ما يلى:

- 1- اختبار ما إذا كانت المتغيرات ذات العلاقة بالملكية العائلية التى وجد الباحثون أنها ذات دلالة فى تفسير ممارسات إدارة الأرباح تنطبق على دول فى مرحلة النمو مثل مصر.
- 2- تعد الدراسة الحالية إحدى الدراسات التى تتعلق بمجال "إدارة الأرباح"، الذى يعد واحداً من أهم مجالات البحث المحاسبى المعاصر وذلك من خلال إجراء دراسة منهجية عن ظاهرة إدارة الأرباح وعلاقتها بالملكية العائلية فى الشركات المساهمة المصرية.
- 3- تعد الدراسة الحالية إحدى الدراسات التى يهتم بها المستثمرين وغيرهم من صانعى قرار الاستثمار.
- 4- كما أن قلة الدراسات سواء العربية أو العالمية فى موضوع الدراسة وزيادة نسبة الشركات ذات الملكية العائلية عالمياً وعربياً وخاصة فى مصر أدى الى زيادة أهمية هذه الدراسة وشجع الباحث على القيام بهذه الدراسة.

حدود البحث:

يركز البحث الحالى على اختبار أثر الملكية العائلية على إدارة الأرباح وقد تطرق البحث الحالى إلى الملكية العائلية فقط وليس هيكل الملكية ككل، على تم استخدام نموذج جونز المعدل لقياس إدارة الأرباح.

خطة البحث :

تحقيقاً لهدف البحث، وتمشياً مع طبيعة المشكلة يمكن تقسيم البحث إلى عدة أقسام يتضمن القسم الأول الإطار النظرى للعلاقة بين الملكية العائلية وإدارة الأرباح، ويتضمن القسم الثانى عرض دراسات سابقة متعلقة بمشكلة البحث وتطوير فرضية الدراسة، وفى القسم الثالث يتم تصميم البحث من خلال وصف منهج وطريقة البحث، وفى القسم الرابع يتم اختبار فرضية ومناقشة النتائج وملخص وخلاصة الدراسة، ودراسات مستقبلية.

القسم الأول: الإطار النظري لأثر الملكية العائلية على إدارة الأرباح
يهدف هذا القسم إلى عرض الإطار النظري لدراسة الإطار النظري لأثر الملكية العائلية على إدارة الأرباح، وذلك من خلال (الملكية العائلية، إدارة الأرباح):

أولاً: الملكية العائلية:

1- مفهوم الملكية العائلية

يقصد بالشركة العائلية هي الشركة التي يكون ضمن مساهميتها شخصان أو أكثر بينهما صلة عائلية ويمتلكها أحدهما أو يمتلك النصيب الأكبر من أسهم الشركة، وتعتبر الشركات العائلية هي أصل كل الشركات (المليجي، 2010).

2- مفهوم الشركات العائلية وأثار خصائصها على الأنظمة المحاسبية:

حيث يقصد بالشركات العائلية انها منظمة ذات طرح عام يكون المدير التنفيذي لها هو المؤسس ذاتة أو عضو من أعضاء عائلة المؤسسين، أو هي التي يعمل في أيا منها شخصان أو أكثر بينهما صلة عائلية ويملكها أحدهما أو يمتلك النصيب الأكبر منها، والشركات العائلية هي أصل كل الشركات، فكثير من الشركات العامة الحكومية والعامة التي نراها اليوم بدأت عائلية (محمد، 2001).

وتتمتع الشركات العائلية بنوعين من الخصائص يرتبط النوع الأول منها بالشركات العائلية ذاتها ويمكن من خلالها تحقيق مصالحها مثل الثقة والولاء والانتماء والحرص على أموال الشركة والعمل على تحقيق المصالح، وتغليب النظرة طويلة الأجل، والمرونة والجرأة في اتخاذ القرارات، والاستعداد الكبير لتحمل المخاطرة، ويرتبط النوع الثاني منها بالممارسات التي تتطلب معالجة مهنية سليمة مثل طغيان علاقة القرابة على الإدارة المهنية، والمجاملة في تحمل الأخطاء، والتغاضي عن بعض أو كل التجاوزات والمحاباة في توزيع المناصب القيادية على حساب الكفاءة والقدرة، وعدم الموضوعية في تحمل الأعباء والتكاليف، وخروج التصرفات الشخصية عن السيطرة والهيمنة، والمجاملة في تقسيم المزايا والمنافع، فضلاً عن غياب الموضوعية في تجديد الصلاحيات (أبو بكر، 2003).

وحيث تؤثر خصائص الشركات العائلية على الأنظمة المحاسبية المطبقة بها، حيث يؤدي ترك تصميم وتنفيذ الأنظمة المحاسبية لتلك الشركات بعيداً عن التدخل الحكومي وقواعد الحوكمة

إلى أنظمة قياس وإفصاح ضعيفة تلبى احتياجات المسؤولين عن تشغيل الشركة العائلية فى أضيق الحدود، ولذلك يرى الباحث ضرورة تدخل المنظمات العلمية والأجهزة المشرفة على أسواق المال لإلزام تلك الشركات بتصميم أنظمة قياس وإفصاح تتوافق مع متطلبات أسواق المال وتلبى احتياجات الأطراف المختلفة ذات الاهتمام بالشركات العائلية. وحيث أن خصائص الشركات العائلية بما تتضمنه انخفاض حدة مشاكل الوكالة التقليدية الناتجة عن انفصال الملكية عن الإدارة تؤثر على ممارسات الإفصاح وبالتالي على المحتوى المعلوماتى للتقارير المالية، حيث تم التوصل من خلال دراسة طبقت على عينة مكونة من 500 شركة تتضمن 171 عائلية والباقي شركات غير عائلية إلى تقديم الشركات العائلية لتقارير دخل أعلى جودة وإفصاحات أقل عن تطبيقات الحوكمة، وإفصاحات اختيارية أكبر عن الأخبار السيئة من خلال توقعات المديرين (Ali et al., 2007).

وتوجد علاقة بين هياكل ملكية الشركات المبادي العامة للحوكمة، حيث تضمنت المبادي العامة للحوكمة العديد من المتطلبات المرتبطة بحقوق المساهمين كأحد المبادي العامة للحوكمة وما تتطلبه من معلومات يجب الإفصاح عنها ضمن المحتوى المعلوماتى للتقارير المالية. ويجب على الشركات العائلية أن تدرج ضمن المحتوى المعلوماتى للتقارير المالية مجموعة من المعلومات مبنية إلى مجموعات وذلك على النحو التالى (المليجي، 2010):

1- فيما يتعلق بحق المساهمين فى التعرف على هيكل رأس المال والترتيبات التى تمكن بعض المساهمين من الحصول على قدر من التحكم لا تتناسب مع ملكيتهم فى الشركة. فإنة يجب أن تتضمن التقارير المالية الإفصاح عما إذا كانت الشركة قد أفصحت عن هيكل رأس المال والترتيبات التى مكنت بعض المساهمين من الحصول على قدر من التحكم لا تتناسب مع ملكيتهم فى الشركة من عدمه.

2- فيما يتعلق بحق المساهمين فى ممارسة حقوق الملكية لجميع المساهمين بما فى ذلك المساهمين المؤسسين فإنة يجب أن تتضمن التقارير المالية الإفصاح عما إذا كانت الشركة قد أعلمت المساهمين عن قيام المستثمرين بالإفصاح عن إجراءات حوكمة الشركة وسياسات التصويت المتعلقة باستثماراتهم من عدمه، وعما إذا كانت الشركة قد أعلمت المساهمين بأسلوب المستثمرين المؤسسين فى إدارة التعارضات الهامة فى المصالح التى يمكن أن تؤثر على ممارسة حقوق الملكية المرتبطة باستثماراتهم من عدمه.

3- فيما يتعلق بحق المساهمين بما فى ذلك المساهمين المؤسسين بتبادل الاستشارات فيما بينهم فى الموضوعات المرتبطة بحقوق المساهم الأساسية المحددة فى المبادئ لمنع الاستغلال فإنه يجب أن تتضمن التقارير المالية الإفصاح عما إذا كانت الشركة قد سهلت للمساهمين عملية تبادل الاستشارات فيما بينهم فى الموضوعات المرتبطة بحقوقهم.

3- مزايا الشركات العائلية (منصور، 2010):

- 1- زيادة الانتماء بين الشركة وافراد العائلة نتيجة الروابط الاجتماعية، وهنا يقوم اصحاب الشركات بالاهتمام بتنمية الارباح من جانب والمحافظة على المكانة الاجتماعية من ناحية اخرى، اى انهم لا يهتمون اية منهما.
- 2- استقرار الإدارة والية اتخاذ القرار، ففى الكثير من الشركات المساهمة توجد هذه المشكلة بشكل كبير وخاصة فى الدول النامية.
- 3- زيادة ثقة السوق فى الشركة.
- 4- زيادة قدرات ومهارات العاملين فى الشركة، ففى الشركات العائلية يكون معظم العاملين فيها من نفس العائلة، ولان هدف هذه الشركات المحافظة على استمراريتها فهى تعمل باستمرار على تطوير كوادرها وتنمية قدراتهم .
- 5- تقوية اواصر العلاقة والترابط فى العائلة والمجتمع، وذلك بسبب تواجد هدفهم ومصالحهم، كما تقوم ادارة الشركات العائلية احيانا بتخصيص قسما من حقوق الملكية الخاصة بها لاعمال الخير او لخدمة المجتمع.

ثانياً: إدارة الأرباح:

1- مفهوم إدارة الأرباح

تعددت التعريفات التى وردت فى الدراسات السابقة التى تناولت مفهوم إدارة الأرباح، فقد أوضح (Schippe, 1989) أن المقصود بإدارة الربح هو "التدخل المتعمد فى عملية التقرير المالى الخارجى، بغرض الحصول على بعض المكاسب الخاصة". فى حين أوضح Healy and (Wahlen, 1999) أن إدارة الأرباح تحدث عندما يستخدم المديرون الحكم الشخصى فى إعداد التقارير المالية وفى بناء الصفقات لتغيير التقارير المالية، إما لتضليل أصحاب المصالح عن الأداء الاقتصادى للشركة، أو للتأثير على التعاقدات المعتمدة على النتائج أو الأرقام المحاسبية التى تقدمها التقارير المالية.

وعرفها (أبو الخير، 1999) بأنها تطويع الأساليب والتقديرات المحاسبية للتأثير فى رقم الأرباح المنشورة حسب استراتيجيات الإدارة وقت التقرير عن هذه الأرباح تفادياً لمواقف تعاقدية معينة أو للتقرير عن مستوى مرضي من الربح باعتباره المقياس التقليدى لأداء الإدارة.

وعرفها (Scott, 1997) إدارة الأرباح على أنها عملية اختيار السياسات المحاسبية من أجل تحقيق أهداف إدارية محددة.

2- دوافع إدارة الأرباح:

قبل التطرق إلى تحليل دوافع الإدارة المحتملة للتحيز وإدارة الأرباح، يرى الباحث أنه لا بد من التأكيد على وجود مشكلتين رئيسيتين يجب أخذهما بعين الاعتبار عند الحكم على سلوك الإدارة بشأن ممارسات إدارة الأرباح، وتحديد الدافع أو الدوافع التى تحكم هذا السلوك.

ويمكن توضيح أهم دوافع إدارة الأرباح كما يلى :

• حوافز الإدارة:

نشأت الحوافز الإدارية لتقليل حدة التعارض بين مصالح الإدارة ومصالح الأطراف الأخرى من خلال وضع نظام للحوافز يهدف إلى تشجيع الإدارة على بذل أقصى جهد ممكن في سبيل تحقيق مصلحة الملاك، وغالبا ما تتضمن خطط حوافز الإدارة على حدين هما الحد الأدنى والحد الأقصى. الأمر الذي قد يدفع الإدارة إلى استخدام أساليب من شأنها التأثير على الدخل.

• مقابلة توقعات المحللين الماليين:

تعتبر تنبؤات الأرباح بمثابة رسالة ترسلها الإدارة للأسواق المالية تتضمن معلومات متعلقة بالتوقعات الخاصة بأرباح المنشأة في المستقبل. وتمثل تنبؤات الأرباح أهمية خاصة بالنسبة للمستثمرين حيث أنها تساعد على تقييم الأسهم، واتخاذ قرار الاحتفاظ بها أو التخلص منها، ومن ثم تخصيص أكثر كفاءة للموارد. ويتمثل الهدف من وراء نشر التنبؤات الخاصة بالأرباح في جعل توقعات السوق تتسق مع تنبؤاتها، خاصة إذا كانت معلومات التنبؤ المقدمة بواسطة المحللين الماليين لا تعكس الظروف الاقتصادية للمنشأة (درديري، 2000).

• المديونية

تمثل عقود المديونية تعهداً على الإدارة يتضمن فرض قيود على تصرفات الإدارة منها وضع قيود على توزيعات الأرباح، ونسبة المديونية، والمحافظة على مستوى معين لرأس المال العامل. وتعتمد معظم هذه القيود على الأرقام المحاسبية الواردة بالتقارير المالية. وبالتالي فإن الشركة عندما تتقدم بطلب للحصول على قرض يجب أن توفر القوائم المالية تأكيداً على قدرة الشركة على سداد التزاماتها، الأمر الذي قد يدفع إدارة الشركة إلى استخدام وسائل وأساليب إدارة الأرباح التي من شأنها الوفاء بمتطلبات الحصول على القروض وإظهار مركز مالي قوي يوضح مقدرتها على السداد (جندي، 2004).

• التكاليف السياسية

هي تلك التكاليف التي تتحملها الشركة نتيجة التدخلات الخارجية من الحكومة والهيئات والمنظمات التي تؤثر على قيمة الشركة، مثل الأعباء الاجتماعية، إمكانية فرض ضرائب أو رسوم إضافية على الشركة ومنع سياسة الاحتكار، والرقابة على قرارات التسعير، وزيادة أجور العاملين (القشامي والخيال، 2010).

القسم الثاني: الدراسات السابقة وتطوير فرضية الدراسة

يهدف هذا القسم إلى التعرف على الدراسات الاختبارية التي قامت بدراسة أثر الملكية العائلية على إدارة الأرباح، وبما يسهم في الإجابة عن السؤال الرئيسي للدراسة عن مدى وجود تأثير الملكية العائلية على إدارة الأرباح.

أولاً: الدراسات التي تناولت أثر الملكية العائلية على إدارة الأرباح

يوفر الجدول رقم (1) الدراسات السابقة التي توصل إليها الباحث، والتي تناولت أثر الملكية العائلية على إدارة الأرباح.

جدول (1): الدراسات السابقة

1- دراسة (Prencipe et al., 2008)	
هدف الدراسة	دراسة أثر الملكية العائلية على إدارة الأرباح في الشركات الإيطالية.
منهجية الدراسة	اعتمدت هذه الدراسة على نموذج الانحدار لدراسة أثر الملكية العائلية على إدارة الأرباح لعينة مكونة من 129 شركة من الشركات العائلية خلال الفترة ما بين 2001 إلى 2003.
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة بين الملكية العائلية وإدارة الأرباح حيث إن الملكية العائلية تقلل من إدارة الأرباح لأن هدف ملاكها هو البقاء والنمو.

2- دراسة (Jaggi et al., 2009)	
هدف الدراسة	دراسة أثر استقلالية المجلس والملكية العائلية على إدارة الأرباح في شركات هونغ كونغ.
منهجية الدراسة	اعتمدت هذه الدراسة على نموذج الانحدار لدراسة أثر استقلالية المجلس والملكية العائلية على إدارة الأرباح لعينة مكونة من 770 شركة خلال الفترة ما بين 1998 إلى 2000.
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة وجود علاقة سالبة بين استقلالية المجلس والملكية العائلية على إدارة الأرباح حيث إن الإشراف والرقابة من الأسرة المسيطرة على مجالس إدارة الشركة يؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية والحد من إدارة الأرباح.
3- دراسة (Yang, 2010)	
هدف الدراسة	دراسة أثر الملكية العائلية وكبار المديرين التنفيذيين في العائلة على إدارة الأرباح في الشركات التايوانية.
منهجية الدراسة	اعتمدت هذه الدراسة على نموذج الانحدار لعينة مكونة من 3914 شركة تضم 2795 شركة عائلية و1119 شركة غير عائلية خلال الفترة ما بين 2001 إلى 2008.
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين الملكية العائلية وإدارة الأرباح حيث إن ارتفاع مستوى الملكية الداخلية يؤدي إلى زيادة إدارة الأرباح في الشركات الموجودة بها ملكية عائلية حيث إن إدارة الأرباح هي إحدى الوسائل التي تساعد على تخفيض جودة الأرباح للاستيلاء على حقوق المساهمين الأقلية.
4- دراسة (Jara and Lopez, 2011)	
هدف الدراسة	دراسة أثر كبار المساهمين في الشركات العائلية على إدارة الأرباح في الشركات الأوروبية.
منهجية الدراسة	اعتمدت هذه الدراسة على نموذج الانحدار لعينة مكونة من 590 شركة خلال الفترة ما بين 1996 إلى 2000.
نتائج الدراسة	توصلت هذه الدراسة على وجود علاقة سالبة بين الملكية العائلية وإدارة الأرباح، لأنه عندما يكون هناك سيطرة من قبل كبار المساهمين تؤدي إلى تقليل إدارة الأرباح.
5- دراسة (Richardson and leung, 2011)	
هدف الدراسة	دراسة أثر الملكية العائلية على إدارة الأرباح في الشركات الصينية.
منهجية الدراسة	اعتمدت هذه الدراسة على نموذج الانحدار لدراسة أثر الملكية العائلية على إدارة الأرباح لعينة مكونة من 542 شركة من الشركات العائلية خلال الفترة ما بين 2005 إلى 2006.
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلى أن الملكية العائلية تقلل من إدارة الأرباح.
6- دراسة (Hasso and Duncan, 2012)	
هدف الدراسة	دراسة أثر الملكية العائلية على جودة الأرباح في الشركات الإستراتيجية.
منهجية الدراسة	اعتمدت هذه الدراسة على نموذج الانحدار لدراسة أثر الملكية العائلية على جودة الأرباح لعينة مكونة من 2034 شركة من الشركات العائلية خلال الفترة ما بين 2002 إلى 2006.
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلى أن الملكية العائلية مرتبطة بجودة الاستحقاقات التقديرية وهناك علاقة موجبة بين الملكية العائلية وجودة الاستحقاقات التقديرية.
7- دراسة (بيومي، 2012)	
هدف الدراسة	دراسة أشكال هيكل الملكية وخصائص لجان المراجعة ومدى تأثيرهما على إدارة الأرباح في البيئة المصرية.
منهجية الدراسة	اعتمدت هذه الدراسة على نموذج الانحدار لدراسة أشكال هيكل الملكية وخصائص لجان المراجعة ومدى تأثيرهما لعينة مكونة من 50 شركة خلال الفترة ما بين 2007 إلى 2009.

نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الملكية العائلية وممارسات إدارة الأرباح وهذا يشير إلى أنه كلما زادت نسبة الملكية العائلية في الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية، كلما أدى ذلك إلى انخفاض حدة ممارسات إدارة الأرباح داخل هذه الشركات، وقد ترجع هذه العلاقة إلى أن زيادة مستوى الملكية العائلية بالشركة ينتج عنه زيادة الولاء والانتماء والحرص على أموال الشركة والعمل على تحقيق مصالحها من قبل العائلة المسيطرة، بالإضافة إلى إحكام الرقابة على قرارات وتصرفات الإدارة مما ينعكس على جودة التقارير المالية.
8- دراسة (Paiva and Lourenco, 2013)	
هدف الدراسة	دراسة أثر الملكية العائلية على إدارة الأرباح في الشركات البريطانية.
منهجية الدراسة	اعتمدت هذه الدراسة على نموذج الانحدار لدراسة أثر الملكية العائلية على إدارة الأرباح لعينة مكونة من 1044 شركة تشمل 113 شركة عائلية و931 شركة غير عائلية خلال الفترة ما بين 2006 إلى 2010.
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلى أن الشركات العائلية الكبيرة لديها مستوى أقل من إدارة الأرباح وأن الشركات العائلية الصغيرة يكون لديها مستوى أعلى من إدارة الأرباح بالمقارنة مع الشركات غير العائلية.
9- دراسة (Achleitner et al., 2014)	
هدف الدراسة	دراسة أثر الملكية العائلية على إدارة الأرباح الحقيقية وإدارة الأرباح على أساس الاستحقاق في الشركات الألمانية.
منهجية الدراسة	اعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار لعينة مكونة من 402 شركة عائلية خلال الفترة ما بين 1998 إلى 2008.
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة بين الملكية العائلية وإدارة الأرباح الحقيقية (Rem) وإدارة الأرباح على أساس الاستحقاق (Arem) وحيث إن الملكية العائلية تساعد على تقليل إدارة الأرباح الحقيقية أكثر من إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق.
10- دراسة (Martin et al., 2014)	
هدف الدراسة	دراسة أثر الملكية العائلية على إدارة الأرباح في الشركات الأمريكية.
منهجية الدراسة	اعتمدت هذه الدراسة على نموذج الانحدار لدراسة أثر الملكية العائلية على إدارة الأرباح لعينة مكونة من 500 شركة من الشركات العائلية خلال الفترة ما بين 1992 إلى 1999.
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة بين الملكية العائلية وإدارة الأرباح بالإضافة إلى أن الشركات العائلية هي أكثر تعرضاً لإدارة الأرباح.
11- دراسة (Jara-Bertin and Sepulveda, 2016)	
هدف الدراسة	دراسة العلاقة بين الملكية العائلية وإدارة الأرباح في الشركات التشيلية.
منهجية الدراسة	اعتمدت هذه الدراسة على نموذج الانحدار لدراسة العلاقة بين الملكية العائلية وإدارة الأرباح لعينة مكونة من 179 شركة خلال الفترة ما بين 1998 إلى 2007.
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير لممارسات إدارة الأرباح في الشركات العائلية وأن بعض خصائص وسمات هيكل الملكية تجعل المعلومات المالية التي تصدرها الشركات أكثر موثوقية، وهذه الخصائص ذات أهمية خاصة في الشركات العائلية وأن الشركات المملوكة للعائلة تعمل بأداء أفضل من الناحية المالية من الشركات غير العائلية.
12- دراسة (Ghaleb., 2020)	
هدف الدراسة	دراسة أثر الملكية العائلية على إدارة الأرباح في الشركات الماليزية.
منهجية الدراسة	اعتمدت هذه الدراسة على نموذج الانحدار المتعدد لدراسة أثر الملكية العائلية على إدارة الأرباح

لعينة مكونة من 264 شركة خلال الفترة ما بين 2013 إلى 2016 من الشركات الماليزية.	
توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة بين الملكية العائلية وإدارة الأرباح، بمعنى أن ارتفاع الملكية العائلية يؤدي ذلك إلى تخفيض إدارة الأرباح، كما اعترضت الدراسة ادعاء أن الشركات التي تسيطر عليها العائلة بها جودة أرباح منخفضة، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن الأرباح الموجودة في البيانات المالية للشركات الماليزية العائلية أكثر موثوقية لأن هذه الشركات لا تقوم بإدارة أرباح وأن الشركات العائلية لديها الدوافع للمراقبة على أعمالها وتجنب أنشطة إدارة الأرباح.	نتائج الدراسة

التعليق على الدراسات السابقة:

في ضوء ما تم استعراضه من دراسات سابقة، يمكن للباحث الإشارة إلى الملاحظات التالية:

1- هناك تباين في النتائج، حيث يتضح للباحث أن معظم تلك الدراسات توصلت إلى وجود علاقة

سالبة بين الملكية العائلية وإدارة الأرباح (مثل Jara and Achleitner et al., 2014; Lopez, 2011; Ghaleb., 2020; Jaggi et al., 2009; Prencipe et al., 2008) إلا

أن هناك بعض الدراسات توصلت إلى وجود علاقة موجبة بين الملكية العائلية وإدارة الأرباح

مثل: (Yang, 2010).

2- هناك تباين في قياس إدارة الأرباح حيث أن أغلب الدراسات اعتمدت على نموذج (Jones) المعدل

مثل: دراسة (Paiva and Lourenco, 2013; Jara and Lopez, 2011; Jaggi et al.,)

(Jara-Bertin and Richardson and leung, 2011;) كما استخدمت دراسة (

Sepulveda, 2016; Jones) الأصلي لقياس إدارة الأرباح.

3- تعتبر مصر بيئة صالحة لتطبيق البحث نظراً لتوافر جميع أشكال هياكل الملكية في الشركات

المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية وتعتبر الشركات العائلية أحد أشكال هياكل الملكية

الواضح في مصر حيث يمثل 20% من إجمالي الشركات المدرجة ويستحوذ على 50% من

إجمالي حجم التداول، وبالتالي تصبح مناقشة أوضاعها أمراً ضرورياً خاصة في ظل رؤية

مفادها أن استمرار تداول أسهم تلك الشركات يمثل خطراً على مصالح صغار المساهمين

(سحلول، 2011).

ثانياً: تطوير فروض الدراسة التي تناولت أثر الملكية العائلية على إدارة الأرباح:

تم بناء الدراسة اعتماداً على أثر الملكية العائلية على إدارة الأرباح في الشركات المساهمة

المصرية، حيث تظهر الملكية العائلية في الشركات التي يكون ضمن مساهميها شخصان أو أكثر

بينهما صلة عائلية ويمتلكها أحدهما أو يمتلك النصيب الأكبر من أسهم الشركة. وتتميز تلك

الشركات بتأثير جوهري لأعضاء العائلة بشكل قد لا يتناسب مع ملكيتهم، ويترتب على ذلك أنه يتم السيطرة عليها بواسطة العائلة إما من خلال الملكية والإدارة أو كلاهما، واتساقاً مع السؤال البحثي وتحقيقاً لهدف الدراسة وما تم التوصل إليه في الدراسات السابقة، حيث توصلت دراسات (Chi et al., 2010; Yang, 2015; al.,) الى وجود علاقة موجبة بين الملكية العائلية وإدارة الأرباح، في حين توصلت دراسات (Jara and Lopez, 2011; Jaggi et al., 2014; Achleitner et al.,) الى وجود علاقة سالبة بين الملكية العائلية وإدارة الأرباح وبذلك يمكن صياغة فرض الدراسة على النحو التالي:

ف: توجد علاقة بين الملكية العائلية وإدارة الأرباح.

وامتداداً لتلك الدراسات السابقة واسترشاداً بها، يقوم الباحث في القسم الثالث بتصميم البحث.

القسم الثالث: تصميم البحث

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة الحالية في الشركات المساهمة المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من عام 2016م إلى عام 2019م، وسوف يعتمد الباحث على اختيار عينة ميسرة من تلك الشركات المسجلة، ويبلغ عدد شركات العينة 64 شركة من الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية المصرية.

ثالثاً: نموذج الدراسة:

اعتمد الباحث في اختبار فرضية الدراسة على نموذج الانحدار، لاختبار العلاقة بين الملكية العائلية كمتغير مستقل، وإدارة الأرباح كمتغير تابع، وبذلك يمكن صياغة نموذج الانحدار على النحو التالي:

$$EM_{it} = \beta_0 + \beta_1 FOWN_{it} + \beta_2 BSIZE_{it} + \beta_3 BIND_{it} + \beta_4 CEOD_{it} + \beta_5 SIZE_{it} + \beta_6 PROF_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث إن:

إدارة الأرباح (Earnings Management) للشركة i في الفترة t	:	EM _{it}
ثابت الانحدار	:	β ₀
معاملات الانحدار لمتغير الملكية العائلية	:	β ₁
معاملات الانحدار للمتغيرات الضابطة	:	B ₂ - β ₆
الملكية العائلية (Family Ownership) للشركة i في الفترة t	:	FOWN _{it}

حجم مجلس الإدارة (Board Size) للشركة i في الفترة t	:	BSIZE _{it}
إستقلالية مجلس الإدارة (Board Independent) للشركة i في الفترة t	:	BIND _{it}
ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول (Ceo Duality) للشركة i في الفترة t	:	CEOD _{it}
حجم الشركة (Size) للشركة i في الفترة t	:	SIZE _{it}
ربحية الشركة (Profit) i في الفترة t	:	PROF _{it}
بند الخطأ للشركة i في الفترة t.	:	ε _{it}

رابعاً: التعريف الإجرائي لمتغيرات الدراسة:

أ- المتغير التابع

يتمثل المتغير التابع في إدارة الأرباح. ويتم قياسه بالقيمة المطلقة للإستحقاقات الأختيارية المقدره بواسطة نموذج (Jones) المعدل من قبل (Dechow et al, 1995)، ويعتمد الباحث على نموذج جونز المعدل لأنه الأكثر إستخداماً في الدراسات السابقة. وسيتم إستخدام نموذج جونز المعدل من قبل (Dechow et al, 1995) لقياس إدارة الأرباح وفقاً للخطوات التالية:

1- تقدير إجمالي الاستحقاقات (TAC_{i,t}):

يتم تحديد قيمة إجمالي الاستحقاقات من خلال مدخل التدفقات النقدية خلال سنوات الدراسة، وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$TAC_{i,t} = ONI_{i,t} - OCF_{i,t}$$

حيث:

$$\begin{aligned} TAC_{i,t} &= \text{إجمالي الاستحقاقات للشركة } i \text{ في الفترة } t \\ ONI_{i,t} &= \text{صافي الدخل قبل البنود غير العادية للشركة } i \text{ في الفترة } t \\ OCF_{i,t} &= \text{التدفقات النقدية التشغيلية للشركة } i \text{ في الفترة } t \end{aligned}$$

2- تشغيل نموذج جونز المعدل:

يتم تشغيل نموذج جونز المعدل بعد تحديد قيم متغيراته، بالإضافة إلى قسمة جميع متغيرات النموذج على إجمالي أصول الشركة في الفترة السابقة لإلغاء أثر الفروق في أحجام الشركات وذلك على النحو التالي:

$$\frac{TAC_{i,t}}{A_{i,t-1}} = \alpha 1 \left[\frac{1}{A_{i,t-1}} \right] + \alpha 2 \left[\frac{\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}}{A_{i,t-1}} \right] + \alpha 3 \left[\frac{PPE_{i,t}}{A_{i,t-1}} \right] + \epsilon_{i,t}$$

حيث أن:

$TAC_{i,t}$: إجمالي الاستحقاقات للشركة (i) في الفترة (t).

$\Delta REV_{i,t}$: التغير في إيرادات الشركة (i) في الفترة (t).

$\Delta REC_{i,t}$: التغير في المدينين للشركة (i) في الفترة (t).

$PPE_{i,t}$: إجمالي الآلات والمعدات والتجهيزات (الأصول القابلة للإهلاك) للشركة (i) في الفترة (t).

$A_{i,t}$: إجمالي أصول الشركة (i) في الفترة (t).

$\mathcal{E}_{i,t}$: القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية (مقياس إدارة الأرباح).

3- تقدير الاستحقاقات غير الاختيارية "NDAC_{i,t}" (Nondiscretionary Accruals):

يتم تقدير الاستحقاقات غير الاختيارية ($NDAC_{i,t}$) لكل شركة من شركات العينة على حدة وخلال كل سنة من سنوات الدراسة من خلال معالم النموذج السنوية المقدرة أعلاه ($\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$). من خلال المعادلة التالية:

$$NDAC_{i,t} = \tilde{\alpha}_1 \left[\frac{1}{A_{i,t-1}} \right] + \tilde{\alpha}_2 \left[\frac{\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}}{A_{i,t-1}} \right] + \tilde{\alpha}_3 \left[\frac{PPE_{i,t}}{A_{i,t-1}} \right]$$

4- تقدير الاستحقاقات الاختيارية "DAC_{i,t}" (Discretionary Accruals):

يتم تقدير الاستحقاقات الاختيارية ($DAC_{i,t}$) لكل شركة من خلال طرح الاستحقاقات غير الاختيارية لكل شركة - إجمالي الاستحقاقات ($TAC_{i,t}$) وذلك على النحو التالي:

$$DAC_{i,t} = \frac{TAC_{i,t}}{A_{i,t-1}} - \tilde{\alpha}_1 \left[\frac{1}{A_{i,t-1}} \right] + \tilde{\alpha}_2 \left[\frac{\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}}{A_{i,t-1}} \right] + \tilde{\alpha}_3 \left[\frac{PPE_{i,t}}{A_{i,t-1}} \right]$$

أ- المتغير المستقل:

يتمثل المتغير المستقل في الملكية العائلية ويتم قياسه: -

- متغير وهمي يأخذ القيمة واحد في حالة وجود ملكية عائلية في الشركة وصفر بخلاف ذلك (بيومي، 2012).

ب - المتغيرات الضابطة:

جدول رقم (2) : التعريفات الاجرائية للمتغيرات الضابطة

اسم المتغير	رمز المتغير	التعريف الاجرائى للمتغيرات الضابطة
حجم مجلس الإدارة	BSIZE	يقاس بعدد أعضاء مجلس الإدارة (أبو سالم، 2012).
استقلالية مجلس الإدارة	BIND	تقاس بنسبة الأعضاء غير التنفيذيين فى مجلس الإدارة (عدد الأعضاء غير التنفيذيين فى المجلس إلى إجمالى عدد أعضاء المجلس) (أبو سالم، 2012).
ازدواجية دور المدير التنفيذى الأول	CEOD	متغير وهمى يأخذ القيمة (1) إذا كان المدير التنفيذى الأول (العضو المنتدب) يشغل أيضاً منصب رئيس مجلس الإدارة، وصفر بخلاف ذلك (أبو سالم، 2012).
حجم الشركة	SIZE	اللوغاريتم الطبيعى لإجمالى الأصول فى نهاية العام (عيفى، 2011).
الربحية	PROF	صافى الربح / متوسط إجمالى أصول الفترة (أبو سالم، 2012).

وبعد الانتهاء من تصميم البحث، يقوم الباحث فى القسم الرابع بتحليل نتائج البحث من إحصاءات وصفية ونتائج تحليل الانحدار.

القسم الرابع: تحليل النتائج

أولاً: إحصاءات وصفية

يعرض الجدول رقم (4) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المتضمنة فى نماذج الدراسة الحالية مصنفة إلى ثلاث مجموعات، وهي: (متغير إدارة الأرباح، متغير الملكية العائلية، والمتغيرات الضابطة)، وذلك بهدف إظهار الخصائص المميزة لتلك المتغيرات على مستوى شركات عينة الدراسة.

جدول رقم (3): إحصاءات وصفية لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	عدد المشاهدات	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط	الانحراف المعياري
متغيرات إدارة الأرباح:					
القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية	256	0,000	0,378	0,0580	0,0675
المتغير المستقل					
الملكية العائلية	256	0,000	1,000	0,4844	0,5007
المتغيرات الضابطة					
حجم مجلس الإدارة	256	3,000	17,000	7,781	2,675
استقلالية مجلس الإدارة	256	0,000	1,000	0,716	0,1849
ازدواجية دور المدير التنفيذى الأول	256	0,000	1,000	0,636	0,4818
حجم الشركة	252	15,863	24,471	20,225	1,693
ربحية الشركة	252	0,5458-	0,4828	0,0558	0,1169

● **ثانياً: تحليل الارتباط**

يوضح جدول رقم (4) علاقات الارتباط بين متغيرات البحث، ويتضح أن هناك ارتباط سالب غير معنوي بين الملكية العائلية وإدارة الأرباح معبراً عنها بالقيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية. وفيما يخص المتغيرات الضابطة، توفر نتائج تحليل الارتباط لبيرسون الموضحة بالجدول رقم (4) وجود ارتباط سالب (دال عند 0.01) بين حجم مجلس الإدارة وإدارة الأرباح (معبراً عنها بالقيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية). كما تشير النتائج عدم وجود ارتباط بين استقلالية مجلس الإدارة وإدارة الأرباح (معبراً عنها بالقيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية)، كما تشير نتائج تحليل الارتباط لبيرسون إلى وجود ارتباط سالب (دال عند 0.05) بين ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول وإدارة الأرباح (معبراً عنها بالقيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية). وكذلك تشير نتائج تحليل الارتباط لبيرسون إلى وجود ارتباط موجب غير معنوي بين حجم الشركة وإدارة الأرباح. وأخيراً، تشير النتائج إلى وجود ارتباط موجب (دال عند 0.10) بين ربحية الشركة وإدارة الأرباح.

جدول رقم (4): مصفوفة الارتباط (بيرسون) للعلاقة بين متغيرات الدراسة

(PROF)	(SIZE)	(CEOD)	(BIND)	(BSIZE)	(FOWN)	(EM)	المتغيرات
						1	إدارة الأرباح (معبراً عنها بالقيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية) (EM)
					1	-.019	الملكية العائلية (FOWN)
				1	-.144**	-.156***	حجم مجلس الإدارة (BSIZE)
			1	.001	-.123**	-.060	استقلالية مجلس الإدارة (BIND)
		1	.253***	*.120*	-.136**	-.108**	ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول
	1	-.035	-.056	.031	-.129**	.020	حجم الشركة (اللوغاريتم الطبيعي)
1	-.080	.003	.468***	-.082*	-.136**	*.084	ربحية الشركة (PROF)

*** الارتباط دال عند مستوى معنوية > 1% ، (Sig. > 0,01)

** الارتباط دال عند مستوى معنوية > 5% ، (Sig. > 0,05)

* الارتباط دال عند مستوى معنوية > 10% ، (Sig. > 0,10).

ثالثاً: تحليل الانحدار:

يستخدم الانحدار الخطى المتعدد (Multiple Linear Regression) بشكل واسع لربط العلاقة بين المتغير التابع (إدارة الأرباح)، المتغيرات المستقلة (الملكية العائلية، والمتغيرات الضابطة)، وقد تم الاعتماد علي طريقة المربعات الصغرى Ordinary Least Squares (OLS) لتقدير معالم الانحدار الخطي المتعدد، إذ تعتبر هذه الطريقة من أكثر الطرق استخداماً في تقدير معالم نماذج الانحدار الخطي، ويرجع ذلك إلي أن المقدرات المتحصل عليها باستخدام هذه الطريقة تتميز بأنها خطية وغير متحيزة، فمن بين جميع الطرق المستخدمة في تقدير معالم نماذج الانحدار الخطي تتميز مقدرات طريقة المربعات الصغرى بأنها أفضل المقدرات، لأنها أقل تبايناً (عنانى، 2011).

للحصول علي أفضل المقدرات قام الباحث بالتحقق أولاً من مدى وقوع نماذج الانحدار المقدره في أي مشكلة من مشاكل القياس، والتي قد تنشأ نتيجة لتخلف أحد شروط طريقة المربعات الصغرى (OLS) التي تستخدم في تقدير نماذج الانحدار.

وقد قام الباحث باستخدام حزمة برامج SPSS الاصدار 25 وإجراء تحليل الانحدار بتطبيق طريقة المربعات الصغرى المرجحة وذلك باستخدام الأمر (Cross-section weights) باستخدام حزمة برامج E-views الإصدار 10، وذلك لحل مشكلة عدم ثبات التباينات. وللحصول على مقدرات يمثل هذه الخصائص قام الباحث بدراسة أهم مشاكل القياس التي مكن أن تترتب على تخلف بعض الافتراضات الخاصة بنموذج الانحدار الخطى وهى:

1- اختبار التوزيع الطبيعي (Normality):

قام الباحث بالتحقق من فرض هام من فروض تطبيق طريقة التقدير المستخدمة ألا وهو أن يتبع الأخطاء العشوائية لنموذج الانحدار المقدره بالتوزيع الطبيعي، وللتحقق من الفرض الأساسي تم استخدام اختبار (Shapiro-Wilk W test)، ووجد أن الفرض غير متحقق وأن الأخطاء العشوائية لا تتبع التوزيع الطبيعي حيث كانت قيمة (P-Value<0.05) فى نموذج الانحدار، وبالتالي تم فقد أهم شرط من شروط استخدام المربعات الصغرى ولحل هذه المشكلة قام الباحث باستخدام أسلوب Winsorizing لتحويل القيم الشاذة إلى أقرب قيم مقبولة ومن ثم اختبارها بطريقة

المربعات الصغرى (Veprauskaite and Adams, 2013)، كما أنه تم تجاهل هذا الفرض نظراً لأن حجم العينة أكبر من 200 مشاهدة (Tabachnick and Fidell, 2007).

2- مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء (Autocorrelation):

تعتبر من أخطر المشاكل في تقدير نماذج الانحدار والتي لو وقع فيها النموذج لا نستطيع الاعتماد على نتائجه وهي تنشأ عن طريق وجود علاقة ارتباطية بين أخطاء نموذج الانحدار وقد قام الباحث بدراسة مشكلة الارتباط الذاتي التي يمكن أن يتعرض لها نموذج الانحدار، حيث استخدم الباحث اختبار (Durbin- Watson)، وبحسابه توصل إلي معاملات (1,851) بالنسبة لنموذج الانحدار بين الملكية العائلية وإدارة الأرباح وبالكشف عنها في جداول دربن واطسون كانت قيمة دربن واطسون الجدولية عند 256 مشاهدة ($d_u=1.844$) وبالتالي وجد الباحث أن قيمة دربن واطسون المحسوبة (1,851) أكبر من قيمة دربن واطسون الموجودة بجداول دربن واطسون (1,844)، ومن ذلك نلاحظ عدم وجود مشكلة ارتباط تسلسلي بين الأخطاء في متغيرات الدراسة.

كما تم استخدام اختبار Wooldridge test للتحقق من مدى وقوع النموذج في مشكلة الارتباط الذاتيين الأخطاء أم لا، وأظهرت النتائج أنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي حيث كانت قيمة ($0.05 < P\text{-value}$)، حيث أظهرت النتائج:

جدول رقم (5) اختبار (Wooldridge test) لعرض مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء (Autocorrelation)

القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية	النموذج
0.346	القيمة
0.5588	P-value

3- مشكلة الازدواج الخطي (Multi-collinearity):

كما درس الباحث مدى وجود درجة من الازدواج الخطي في نموذج الدراسة الحالية من خلال معامل تضخم التباين ("VIF" The Variance Inflation Factor)، وتوصل إلى أن درجة الازدواج الخطي بين المتغيرات المفسرة في نموذج الدراسة الحالية منخفضة، حيث وجد أن جميع قيم معاملات التضخم "VIF" لمتغيرات نموذج الانحدار لم تتجاوز 10، وقد بلغت أقصى قيمة لمعاملات تضخم التباين (VIF) في نموذج الدراسة كانت 1,46، وبالتالي لا توجد

مشكلة ازدواج خطى، حيث أشار (عنانى، 2011) على أن زيادة قيم معامل تضخم التباين (VIF) عن (10) يكون مؤشراً على وجود درجة من الازدواج الخطى فى النموذج.

4- مشكلة عدم ثبات التباينات (Heteroskedasticity):

تم استخدام اختبار White test للتحقق من فرض ثبات التباينات وأظهرت النتائج عدم تحقق هذا الشرط فى نموذج الانحدار حيث كانت قيمة ($P\text{-value} > 0.05$) وبالتالي توجد مشكلة عدم ثبات التباينات، ولحل هذه المشكلة تم إجراء تحليل الانحدار بتطبيق طريقة المربعات الصغرى المرجحة وذلك باستخدام الأمر (Cross-section weights) باستخدام حزمة برامج E-views الإصدار 10.

رابعاً: نتائج تحليل الانحدار

ويوضح الجدول رقم (6) نتائج تحليل الانحدار المتعدد التى تم التوصل إليها على مستوى عينة الدراسة ككل، والمتعلقة بانحدار القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية للتعبير عن إدارة الأرباح على كل من متغير الملكية العائلية، والمتغيرات الضابطة. وتبين نتائج تحليل الانحدار العام والموضحة فى الجدول رقم (7) أن نموذج الانحدار دال، حيث أن هناك معنوية لاختبار تحليل التباين (ANOVA)، حيث أن قيمة الاحتمال ($P\text{-Value} = 0,006$) وهى أقل من 5%.

- تظهر نتائج تحليل الانحدار الموضحة بالجدول رقم (7) أن قيمة (R^2) الخاصة بتأثير الملكية العائلية على إدارة الأرباح (0,07)، مما يدل على أن المتغيرات التفسيرية فى نموذج (الملكية العائلية والمتغيرات الضابطة) تفسر 7% من التباين فى إدارة الأرباح لشركات عينة الدراسة.
- ويتضح من الجدول رقم (6) وجود علاقة سالبة (عند مستوى 0,10) بين الملكية العائلية وإدارة الأرباح معبراً عنها بالقيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية، ويمكن تفسير ذلك بأن الشركات ذات الملكية العائلية المرتفعة تقل فيها ممارسات إدارة الأرباح حيث ان تركيز الملكية للعائلة يحد من قيام الإدارة بممارسات إدارة الأرباح حيث ان زيادة مستوى الملكية العائلية بالشركة ينتج عنه زيادة الانتماء والولاء والحفاظ على اموال الشركة والعمل على تحقيق مصالحها من قبل العائلة المسيطرة، بالإضافة إلى احكام الرقابة على تصرفات وقرارات الإدارة وهذا ينعكس على جودة التقارير المالية.

جدول رقم (6): نتائج تحليل الانحدار المتعدد بطريقة إدخال (Panel Least Squares)

القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية				المتغيرات المستقلة
إحصاءات اختبار الإزدواج الخطي	معنوية معاملات الانحدار		معاملات الانحدار (β)	
	معامل تضخم التباين (VIF)	مستوى الدلالة (Sig.)		
	0.8444	0.037736	0.007415	ثابت الانحدار
1.06	0.0948*	-1.676976	-0.009437	الملكية العائلية (FOWN)
1.46	0.0214**	-2.315247	-0.002341	حجم مجلس الإدارة (BSIZE)
1.17	0.3750	-0.888785	-0.017168	استقلالية مجلس الإدارة (BIND)
1.04	0.8938	0.133632	0.000678	ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول (CEOD)
1.39	0.0502**	1.968055	0.003463	حجم الشركة (اللوغارتم الطبيعي) (SIZE)
1.24	0.0203**	2.336537	0.066433	ربحية الشركة (PROF)
*** الانحدار دال عند مستوى معنوية >1%، (Sig. >0,01)				
** الانحدار دال عند مستوى معنوية >5%، (Sig. >0,05)				
* الانحدار دال عند مستوى معنوية >10%، (Sig. >0,10)				
	0.07			معامل التحديد (R ²)
	0.047			معامل التحديد المعدل (Adjusted R ²)
	3.079			قيمة (F) المحسوبة
	0.006			دلالة اختبار (F)
	256			عدد المشاهدات (N)
	1.851			نتيجة اختبار (Durbin-Watson)

خامساً: نتائج اختبار فرضية الدراسة

يمكن للباحث اختبار فرضية الدراسة في ضوء:

- وجود علاقة معنوية سالبة (عند مستوى 0.10 بين الملكية العائلية وإدارة الأرباح القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية) وهو ما يشير إلى وجود تأثير معنوي للملكية العائلية في مراقبة التصرفات الانتهازية للإدارة والمتعلقة بإدارة الأرباح. وعليه فإنه يمكن رفض فرضية الدراسة والقائلة بعدم وجود علاقة بين الملكية العائلية وإدارة الأرباح.

القسم الخامس: خلاصة البحث ودراسات مستقبلية

قام الباحث في هذه الدراسة باختبار أثر الملكية العائلية على إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية، وذلك من خلال قياس الملكية العائلية كمتغير وهمي يأخذ القيمة واحد في حالة وجود ملكية عائلية في الشركة وصفر بخلاف ذلك، وإدارة الأرباح بالقيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية المقدره بواسطة نموذج (Jones) المعدل من قبل (Dechow et al., 1995)،

بالإضافة إلى خمسة متغيرات ضابطة وهى: (حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول، حجم الشركة، الربحية)، وقد اعتمد الباحث فى قياسه لإدارة الأرباح بالقيمة المطلقة للإستحقاقات الأختيارية المقدره بواسطة نموذج (Jones) المعدل من قبل (Dechow et al., 1995)، وقد استخدم الباحث بالقيمة المطلقة للإستحقاقات الأختيارية المقدره بواسطة نموذج (Jones) المعدل من قبل (Dechow et al., 1995) كمتغير تابع فى نموذج الانحدار على الملكية العائلية والمتغيرات الضابطة، وذلك لعينة مكونة من 64 شركة من الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية وتتنمى إلى تسع قطاعاً اقتصادياً غير مالى فى الفترة من عام 2016 حتى عام 2019. وباستخدام أسلوب الانحدار المتعدد، تشير الدراسة إلى وجود علاقة سالبة بين الملكية العائلية وإدارة الأرباح (معبراً عنها بالقيمة المطلقة للإستحقاقات الأختيارية)، وربما يشير ذلك بأن الشركات ذات الملكية العائلية المرتفعة تقل فيها ممارسات إدارة الأرباح حيث ان تركيز الملكية للعائلة يحد من قيام الإدارة بممارسات إدارة الأرباح حيث ان زيادة مستوى الملكية العائلية بالشركة ينتج عنه زيادة الانتماء والولاء والحفاظ على اموال الشركة والعمل على تحقيق مصالحها من قبل العائلة المسيطرة، بالإضافة إلى احكام الرقابة على تصرفات وقرارات الإدارة وهذا ينعكس على جودة التقارير المالية.

فى ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج، يرى الباحث أن هناك العديد من المجالات التى يمكن أن تشكل أساساً لبحوث مستقبلية، وتتمثل أهمها فيما يلى:

- 1- إجراء المزيد من الدراسات المقارنة بين مصر وبيئات مختلفة فيما تعلق بعلاقة الملكية العائلية على إدارة الأرباح، وخاصة مع بيئة تتسم بوجود ملكية عائلية عالية مثل الصين والولايات المتحدة الأمريكية.
- 2- توسيع حجم العينة وكذلك المدى الزمني للدراسة (السلسلة الزمنية).
- 3- دراسة أثر الملكية العائلية استمرارية الأرباح.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- أبو الخير، مدثر طه، ١٩٩٩، "إدارة الربح في الشركات المصرية: دليل ميداني من التغيرات في أرصدة المخصصات بالقوائم المالية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، 1-40.
- أبو السعود، غسان، خالد راحجة، احمد أبو قلبين، 2014، "أثر هيكل الملكية على أداء الشركات الصناعية الأردنية"، المجلة العربية للمحاسبة، العدد الأول، المجلد (17): 37-66.
- أبو العز، محمد السعيد، 2011، "مناهج وطرق البحث فى المحاسبة والعلوم التجارية"، بدون ناشر.
- ابو بكر، مصطفى محمود، 2003، "المقومات التنظيمية والإدارية لنجاح الشركات العائلية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، العدد الثاني، المجلد (40): 491-450.
- أبو سالم، سيد سالم محمد، 2012، "العلاقة بين مستوى تطبيق آليات حوكمة الشركات وإدارة الدخل: دراسة اختبارية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.
- الفتامي، فواز سفير و الخيال، توفيق عبد المحسن، 2010، "إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية (دراسة تطبيقية)"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول.
- المليجي، هشام حسن عواد، ٢٠١٠، "أثر هيكل الملكية على المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية بالتطبيق على الشركات العائلية في مصر"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة حلوان، العدد الرابع، 13-59.
- بيومي، أحمد كمال، 2012، "أثر هيكل الملكية وخصائص لجنة المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- جندي، محمد سعيد محمد، ٢٠٠٤، "أثر الدور التعاقدى للمعلومات المحاسبية على درجة التحفظ المحاسبى وانعكاس ذلك على إدارة الأرباح : دراسة تحليلية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، 55-95.
- خليل، عبد الفتاح أحمد علي، ٢٠٠٦، "قياس المضامين التقييمية لممارسات أنشطة إدارة الأرباح للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري"، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد السابع والستون، المجلد (45): 471-562.

درديري، أمل صلاح، ٢٠٠٠، "دراسة تحليلية للدقة النسبية لتنبؤات الإدارة بالأرباح والعوامل المحدد لها – دراسة تطبيقية"، *مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين*، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد الخامس والخمسون، المجلد (39): 251-315.

سحلول، إلهام محمد، 2011، "تقييم تأثير الاختلافات في هياكل ملكية الشركات على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة حلوان.

عفيفي، هلال عبد الفتاح، 2011، "العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح: دراسة اختبارية في البيئة المصرية"، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، 159-243.

عنانى، محمد عبدالسميع، 2011، "التحليل القياسى والإحصائى للعلاقات الاقتصادية: مدخل حديث باستخدام *Windows SPSS*"، الطبعة الثالثة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.

عيسى، محمود حسين، 2007، "الشركات العائلية ودورها فى التنمية البشرية والأقتصادية"، شبكة الألوكة الثقافية.

محمد، عادل مبروك، 2001، "تحليل سلوك التدفقات النقدية فى الشركات العائلية مقارنة بشركات قطاع الأعمال العام والمشارك"، *مجلة الدراسات المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، العدد الثانى السنة الحادية عشر يوليو، 392.

منصور، أحمد محمود، 2010، "الشركات العائلية الأهمية والتحديات"، *مجلة الباحث العربى*، العدد الرابع والعشرون، 263-278.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Achleitner, A. K., N. Guenther, C. Kaserer, and G. Siciliano. 2014. Real earnings management and accrual-based earnings management in family firms. *European Accounting Review*. 23(3): 431-461.
- Ali, A., T. Chen, and S. Radhakrishnan. 2007. Corporate disclosures by family firms. *Journal of Accounting and Economics*. 44(1-2): 238-286.
- Anderson, R. C. and D. M Reeb. 2004. Board composition: Balancing family influence in S&P 500 firms. *Administrative Science Quarterly*. 49(2): 209-237.

- Anderson, R. C. and D. M. Reeb. 2003. Founding-family ownership and firm performance: Evidence from the S&P 500. *Journal of Finance*. 58(3): 1301-1328.
- Cheung, Y. L., P. R. Rau, and A. Stouraitis. 2006. Tunneling, propping, and expropriation: Evidence from connected party transactions in Hong Kong. *Journal of Financial Economics*. 82(2): 343-386.
- Dechow, P. M., R. G. Sloan, and A. P. Sweeney. 1995. Detecting earnings management. *The Accounting Review*. 70(2): 193-225.
- Fama, E. F. and M. C. Jensen. 1983. Separation of ownership and control. *Journal of Law and Economics*. 26(2): 301-325.
- Fan, P. H. and T. J. Wong. 2002. Corporate ownership structure and the informativeness of accounting earnings in East Asia. *Journal of Accounting and Economics*. 33(3): 401-425.
- Ghaleb, B. A. A., H. Kamardin, and M. I. Tabash. 2020. Family ownership concentration and real earnings management: Empirical evidence from an emerging market. *Cogent Economics & Finance*. 8(1). 1751488.
- Hasso, T. and K. Duncan. 2012. *Family ownership and discretionary accruals quality*. In *2012 Accounting and Finance Association of Australia and New Zealand Conference*. 2-29.
- Healy, P. M. and J. M. Wahlen. 1999. A Review of The Earnings Management Literature and its Implications for Standard Setting. *Accounting Horizons*. 13(4): 365-383.
- Jaggi, B., S. Leung, and F. Gul. 2009. Family control, board independence and earnings management: Evidence based on Hong Kong firms. *Journal of Accounting and Public Policy*. 28(4): 281-300.
- Jara, M. and F. J. López. 2011. Earnings management and contests for control: An analysis of European family firms. *Journal of Centrum Cathedra*. 4(1): 100-120.

- Jara-Bertin, M. and J. P. Sepulveda. 2016. Earnings management and performance in family-controlled firms: Evidence from an emerging economy. *Academia Revista Latinoamericana de Administración*. 29 (1): 44-64.
- Jensen, M. C. and W. H. Meckling. 1976. Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure. *Journal of Financial Economics*. 3(4): 305-360.
- Kim, J., R. Chung, and M. Firth. 2003. Auditor Conservatism, asymmetric monitoring, and Earnings Management, *Contemporary Accounting Research*. 20(2): 323-359.
- Martin, G., J. T. Campbell, and L. Gomez-Mejia. 2016. Family control, socioemotional wealth and earnings management in publicly traded firms. *Journal of Business Ethics*. 133(3). 453-469.
- McConaughy, D. L., C. H. Matthews, and A. S. Fialko. 2001. Founding family controlled firms: Performance, risk, and value. *Journal of Small Business Management*. 39(1): 31-49.
- Oswald, S. L., L. A. Muse, and M. W. Rutherford. 2009. The influence of large stake family control on performance: Is it agency or entrenchment?. *Journal of Small Business Management*. 47(1): 116-135.
- Paiva, I. C. and I. C. Lourenço. 2013. *The Effect of Size on the Level of Earnings Management in Family Firms*. Available at: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2286757. (3/5/2020).
- Prencipe, A. and S. Bar-Yosef. 2011. Corporate governance and earnings management in family-controlled companies. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*. 26(2):199-227.
- Prencipe, A., G. Markarian, and L. Pozza. 2008. Earnings management in family firms: Evidence from R&D cost capitalization in Italy. *Family Business Review*. 21(1): 71-88.

- Richardson, G. and S. Leung. 2011. Family ownership control and earnings management: evidence from Hong Kong firms. *Corp Ownersh Control*. 8: 96-111.
- Schipper, K. 1989. Commentary on earnings management. *Accounting Horizons*. 3(4): 91-102.
- Scott, W. 2003. *Financial Accounting Theory*, Toronto : Prentice Hall.
- Scott, W. R. 1997. *Financial Accounting Theory*. Prentice Hall, Scarborough.
- Steier, L. 2003. Variants of agency contracts in family-financed ventures as a continuum of familial altruistic and market rationalities. *Journal of Business Venturing*. 18(5): 597- 618.
- Suehiro, A. 2001. Family business gone wrong? Ownership patterns and corporate performance in Thailand. Unpublished Working Paper, Asian Development Bank Institute.
- Tabachnick, B. G. and L. S. Fidell. 2007. *Using multivariate statistics*. Allyn & Bacon/Pearson Education.
- Veprauskaitė, E. and M. Adams. 2013. Do powerful chief executives influence the financial performance of UK firms? *The British accounting review*. 45(3). 229-241.
- Yammeesri, J. and S. C. Lodh. 2001. *The Effects Of Ownership Structure on Firm Performance: Evidence from Thailand*. Unpublished Working Paper, Paper for inclusion in the Hawaii International Conference on Business.
- Yang, M-L. 2010. The impact of controlling families and family CEOs on earnings management. *Family Business Review*. 23(3): 266-279.

Abstract

The study aimed to measure The impact of family ownership on earnings management in Egyptian listed companies, by measuring family ownership as a dummy variable that takes the value 1 in the case of family ownership in the company and 0 otherwise, and earnings management in the absolute value Total accruals estimated by the (Jones) model modified from Before (Dechow et al., 1995), in addition to 5 controlling variables, namely: (size of the board of directors, independence of the board of directors, duality of the role of the first executive director, company size, profitability), for a sample of 64 companies drawn from Egyptian listed companies in the period from 2016 to 2019.

Using the regression analysis model, the results of the study indicate that there is a negative relationship between family ownership and earnings management, and this may indicate that companies with high family ownership have less earnings management practices, as the concentration of family ownership limits management to earnings management practices, as the increase in the level of family ownership In the company, it results in increased affiliation and loyalty, preserving the company's funds, and working to achieve its interests by the controlling family, in addition to tightening control over the actions and decisions of management and this is reflected in the quality of financial reports.